الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق

Consensual democracy and sectarian pluralism management in Iraq

بن عمر عادل

جامعة سطيف 2، الجزائر، benamoradel@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/31 **تاريخ القبول:** 2020/05/09 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية مكانة ودور الديمقراطية التوافقية التي تعتبر إحدى المداخل المطبقة في الدول التي تعرف تعددية مجتمعية، مما يستلزم إشراك جميع الطوائف المكونة للمجتمع لتجنب الصراعات، ولقد جرى تطبيقها في العراق بعد 2003 نظر للطابع التعددي للمجتمع العراقي الذي يتكون من جماعات سلالية ودينية ولغوية مختلفة. وسيتم إسقاط مبادئ الديمقراطية التوافقية وتتبع تطبيقاتها في التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي من خلال المؤسسات والآليات المعتمدة، على الرغم من أن التجربة التوافقية العراقية مازالت محل جدل سواء من حيث النصوص أو من حيث الممارسة بالنظر إلى التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية التوافقية؛ العراق؛ المجتمع التعددي؛ التعدد الطائفي.*

Abstract:

This research paper deals with the role of consensual democracy in the establishment of societal pluralism, it consist the involvement of all constituent denominations of society to avoid conflicts. It was applied in Iraq after 2003, because the nature of Iraqi society, which consists of different religious, and linguistic groups. We are going to dealt with the applications of consensual democracy in the light of Iraqi experience after the American colonization through different institutions and mechanisms that existed, although the Iraqi consensual experience is still a controversy case I its application and legal texts in regarding its different challenges.

Keywords: *Consensual democracy; Iraq; pluralistic society; sectarian pluralis.*

* **المؤلف المرسل: عادل بن عمر**، benamoradel@hotmail.com

مقدمة:

يجب أن يدرج في مقدمة المقال: تقديم مختصر للموضوع (يرجى تفادي التمهيد الفضفاض والطويل). ينتقل الباحث بعدها لصياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة، والفرضية/الفرضيات التي ينوي فحصها، إضافة إلى المنهجية المتبعة للإجابة عن الإشكالية.

يعتبر المجتمع العراقي مجتمعا فسيفسائيا بامتياز بفعل تكويناته الدينية والإثنية والقبلية، حيث يضم مجموعة من الطوائف أهمها السنة والشيعة والأكراد، ورغم انفجار الطائفية بعد 2003 مع الاحتلال الأمريكي وتمأسسها، إذ عاش العراق العديد من الأزمات وأعمال العنف الطائفي، إلا أن الطائفية كانت موجودة قبل هذا التاريخ لكن بطريقة صامتة، حيث ضلت التضامنات الطائفية العامل المهيمن في صيرورة بناء الدولة العراقية.

وإذا كان التعدد الطائفي في المجتمع العراقي أمر واقع لا مفر منه، فإن ضمان الوحدة الوطنية العراقية يتوقف على كيفية تعاطي النظام السياسي مع هذا الواقع التعددي، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الديمقراطية التوافقية كإستراتيجية مناسبة لإدارة هذا التعدد وتحويله إلي عنصر داعم لبناء الدولة والحيلولة دون تحوله إلى عنصر هدم ومن ثم تفكك الدولة.

وعليه فهذه الورقة البحثية تناقش مدى نجاح الترتيبات التوافقية التي اعتمدتها الحكومات العراقية بعد 2003 في إشراك جميع طوائف المجتمع التعددي العراقي في مؤسسات الحكم لتحقيق الاستقرار؟

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى المحاور التالية:

- ✓ التركيبة الطائفية في العراق
- ✓ تطبيقات الديمقراطية التوافقية في العراق
- ✓ مآخذ تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق

أولا: التركيبة الطائفية في العراق

ينقسم المجتمع العراقي إلى قسمين أساسيين هما المكون الديني والمكون القومي، وحتى التقسيمات الأساسية تحتوي على تقسيمات فرعية أخرى.

1/ **المكون القومي**: يتميز المجتمع العراقي بتباين في التكوين القومي وينقسم إلى:

* **العرب:** يشكلون 80% من مجموع السكان،(http:// https://bit.ly/2VwVtsl) وانتقلوا من شبه الجزيرة العربية إلى العراق عبر مجموعة من الهجرات، كهجرة العموريين حوالي 2000 سنة قبل الميلاد والتي أسست دولة بابل، ثم الهجرة الثانية في عهد الخليفة أبو بكر الصديق، ثم الهجرة الثالثة كانت في القرن التاسع عشر حين شجع العثمانيين نزوح القبائل العربية إلى العراق لاتخاذها كحاجز في الصحراء لمواجهة الحركات الوهابية.

* **الأكراد**: يشكلون القومية الثانية في العراق، وقد اختلف الباحثون في أصلهم إلا أن هناك من يرجعه إلى القبائل الهندوآرية التي استوطنت المنطقة منذ أكثر من ألفي عام قبل الميلاد، ويتمركزون في محافظات الموصل وأربيل وكركوك، والسليمانية وديالي،(مطر2009. ص.54) يتكلمون اللغة الكردية التي تتفرع إلى عدة

لهجات(مخول 2013. ص.34)، والغالبية منهم يدينون بالإسلام(75% سنة و15% شيعة) والبقية يتبعون ديانات قديمة مختلفة.(اندرسن 2005. ص.304)

ويعاني الأكراد من تنامي العامل العشائري الذي أدى إلى اشتداد التنافس بين الحزبين الكبيرين، وانقسام المنطقة إلى قسمين متمايزين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.(الكبيسي 2013.ص.2)

ورغم عوامل الضعف التي يعاني منها الأكراد إلا أن ذلك لا يؤثر على القضية الكردية باعتبار أن الخلافات بين الحزبين لا تمس الموضوع الأساس وهو علاقة كردستان بالحكومة المركزية.

* **التركمان**: يشكلون القومية الثالثة من الناحية العددية، وهم شعب أسيوي ترجع أصوله إلى قوم الأغوز، ويختلف في تاريخ استقرارهم في العراق فهناك من يرجعه إلى العصر الأموي وهناك من يرجعه إلى العصر العباسي، والبعض الآخر يرجعه إلى الحاميات العسكرية العثمانيةّ، ويقطنون في كركوك وخانقين ومندلي، يتكلمون باللغة التركية ويدينون بالإسلام، ويشكلون نسبة 10%من عدد السكان.(السناوي 2011. ص.169)

* **الآشوريين**: تطلق التسمية عليهم نسبة إلى إلههم أشور، وهي طائفة من النساطرة المسيحيين استوطنوا في القسم الشمالي من العراق في الموصل وأربيل وكركوك وبغداد منذ الألف الثالث قبل الميلاد، يتكلمون اللغة الآرامية وتطلق عليهم عدة تسميات منها السريان الكلدان والنساطرة... تبعا لانقساماتهم المذهبية،(شابري 2008. ص.370) وحاليا تطلق على الأقلية المسيحية في إقليم كردستان العراق والذين نزحوا من كردستان تركيا تفاديا للقتال الروسي العثماني إبان الحرب العالمية الثانية.

* **الأرمن**: طائفة هاجرت من أرمينيا عقب المذابح الجماعية التي تعرضت لها اثر مواقفها المعادية للأتراك في القرن العشرين، ويدينون بالمسيحية، ويتمركزون في الموصل وبغداد والبصرة ويشتغلون بالتجارة والصناعة.

* **الشبك**: أقلية تقطن في الموصل ونينوي تدين بالإسلام ولها لغتها وعاداتها الخاصة التي حافظت عليها رغم محاولات طمسها من الأنظمة العراقية المتعاقبة، ويختلف في أصلها حيث هناك من يرجعه إلى الأكراد على الرغم من كونها تظم عرب وتركمان في وعائها.

2/ المكون الديني: وتشير الخريطة الدينية للسكان في العراق إلى أن المسلمون يشكلون أغلبية السكان بـ 95% من إجمالي عدد السكان، مع وجود الديانات اليهودية والمسيحية والمندائية واليزيدية والكاكائية والصابئة والشبك.

أ: المسلمون: وينقسمون إلى:

السنة: يتمركزون في الموصل وصلاح الدين والسليمانية وبغداد، يتوزعون بين العرب والأكراد والتركمان، وتربطهم علاقات حسن الجوار مع باقي القوميات عبر التاريخ، ويعترض السنة مجموعة من التحديات لعل أبرزها غياب الثقافة الطائفية لدى السنة العرب بسبب عدم تعرضهم إلى تحدي طائفي على مدى العصور، كونهم يتكئون إلى أنظمة سياسية لم تتعرض إلى ثوابتهم الدينية، وعدم امتلاكهم للمرجعية الدينية والسياسية، وتشتت قياداتهم،(العلوجي 2010. ص.177) كما تزايدت عملية تهميشهم سياسيا بعد 2003 باعتماد إستراتيجية المحاصصة الطائفية، واقتصاديا من خلال استيلاء الشيعة على نفط الجنوب والأكراد على نفط

الشمال باعتماد الترتيبات الفدرالية، علاوة على تعدد الولاءات والاختراق من قبل الأنظمة الخارجية. (الرواشدي2005. ص.264)

الشيعة: يمثل الشيعة أغلبية السكان في العراق يتمركزون في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، مع تواجدهم في بغداد وفي المنطقة السنية خاصة في سامراء والدجيل،(بطاطو 2011. ص.43) وعلى الرغم من أن العراق يعد منشأ الإسلام الشيعي ذلك أن أكثر الأحداث المكونة للتاريخ الشيعي وقعت هناك، إلا أنه تشيع في عهد حديث لا سيما في القرن 19،(نقاش 2003. ص.19) وساعدت مدن العتبات المقدسة بوصفها مركز جذب للمؤمنين الشيعة إلى زيادة الهجرة إليها من الفرس والهنود.

وشهد العهد الجمهوري الانبعاث الشيعي بظهور الطبقة الوسطى ذات التوجهات المعتدلة، واعتمادهم على فكرة المظلومية،● وازدياد الوعي السياسي لديهم حيث تأسس حزب الدعوة الإسلامي 1959 الذي قام بانتفاضتي 1974 و1977 في النجف وكربلاء والتي رد عليها النظام في 1980 بإعدام آية الله الصدر وقتل الكثير وتهجير أكثر من ثلاثين ألف شيعي عراقي إلى إيران،(اندرسن 2005. ص.230) علاوة على إغلاق المدارس الدينية ومنع الاحتفال بأعيادهم الدينية ومنع الإيرانيين من الحج للمناطق المقدسة لمدة 29 عاما.(غالبريت 2007. ص.193)

ويملك الشيعة مجموعة من عوامل القدرة التي تسمح لهم بالتأثير في المعادلة العراقية وذلك بالنظر إلى أغلبيتهم العددية حيث تتراوح نسبتهم بين 52 إلى 60% من مجموع السكان، وتكوينهم للائتلاف الشيعي الموحد لأبناء الطائفة والذي يحظى بدعم من المرجع السيستاني للدفاع عن حقوقهم التاريخية،(العلوجي 2010. ص. 134) واستفادتهم من الدعم الإيراني،(السعيد 2005. ص.ص.130-132) وتحالفاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث حصل الشيعة على حصة الأسد في تركيبة الحكم تتلاءم

●يركز الشيعة على فكرة المظلومية والتي هي منهجية مقصودة وحالة متقمصة سواء تعرضوا إلى ظلم أو عدل، فخلال العهد العثماني وبالرغم من العلاقة المتوترة التي تحكم الدولة الصفوية مع الدولة العثمانية، إلا أن الشيعة لم يتعرضوا للظلم وحدهم، بل نالهم ما نال العراقيين بصفة عامة دون تمييز، كما أن الدولة العثمانية لم تتدخل في حياتهم الدينية وكانت تعمل على إصلاح قنوات المياه المحيطة بالنجف وكربلاء على الرغم من أن المراجع الشيعية حرمت العمل في أجهزتها، كما يتهم الشيعة بريطانيا بحرمانهم حق الحكم رغم أغلبيتهم العددية ومنحه للسنة، إلا أن هذه المظلومية تصطدم بقيود فتاوى المراجع الشيعية التي تمنع المشاركة في الانتخابات وتقلد المناصب في الدولة، علاوة على رفض بريطانيا إعطاء الشيعة مكاسب سياسية واسعة بسبب امتدادهم الإيراني ورفض هذا الأخير الاعتراف بالنظام الملكي العراقي، كما أن المظلومية التي عاشها الفلاحين الشيعة في الجنوب تعود إلى سياسة تمليك الأراضي لشيوخ العشائر الذين قاموا باستعباد المزارعين، وعليه فالظلم مارسه إخوانهم في الطائفة وليس السنة، وبعد الاحتلال الأمريكي وسيطرة الشيعة على الحكم مازالت فكرة المظلومية في الذهنية الشيعية لكن تحت مبررات جديدة كالقتل على الهوية ، انظر: أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، سلسلة كتب البيان، عدد 85، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2008، ص 94.

ومكانتهم العددية،(المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية 2004. ص.94) علاوة على التفاعل الديني والمالي بين عالم الدين والأتباع.*

غير أن هذه القدرة تصطدم بحجم الخلافات الشيعية - الشيعية التي تفكك التحالف بسبب العامل العشائري وتعدد المرجعيات ونظرتها لعلاقة الدين بالدولة والعلاقة مع إيران وموضوع الفدرالية وكركوك، وذلك بين السيستاني وتيار الصدر،(المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية 2004. ص.77) بالإضافة إلى موضوع إدارة الأموال الشرعية الشيعية حيث هناك من يطالب بإشراك المرجعيات الأخرى في تسييره وكسر احتكار المرجعية التقليدية، للقضاء على البنية الطبقية للشيعة بين فقر أنصار التيار الصدري وغنى أنصار المجلس الأعلى.(العلوجي 2010. ص.142)

ب: الأديان الكتابية: وتتمثل في ما يلي:

المسيحية: انتشرت في العراق مذاهب مسيحية كانت تضطهدها الكنيسة الرومانية كالنساطرة واليعاقبة والسريان والكلدان والآشوريين، كما نشأت دولة المناذرة المسيحية في الحيرة التي استمرت الى القرن السابع الميلادي، وأهم الطوائف المسيحية المتمركزة في العراق هي الكلدان الكاثوليك، والآشوريين النساطرة، والسريان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، والأرمن(وهم الذين اضطرتهم ظروف الحرب العالمية الأولى إلى الالتجاء إلى العراق من إيران وتركيا) والروم الكاثوليك، هناك هجرة كبيرة وغير مسبوقة للمسيحيين العراقيين ويفسرها برنار كوشنار بالاضطهاد الديني، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية،(اللامي 2010. ص.155) غير أن أسباب الهجرة الحقيقية تعود إلى شدة آثار الحصار الاقتصادي على العراق، ومحاولات صدام حسين فرض التعريب ألقسري على الكلدو آشوريين.

اليهودية: يعود وجودهم إلى 2700 سنة عاشوا في وئام مع الشعب العراقي، يتمركزون في بغداد والبصرة، ويشكلون نسبة قليلة من إجمالي عدد السكان، ويمتهنون الصيرفة والتجارة، وفي 1950 هاجر الكثير منهم إلى إسرائيل،(السناوي 2010. ص.198) ولهم مجلس روحاني يتولى مهمة إعداد الروحانيين ويشرف على المقررات الدينية، ومجالس جسمانية تتولى ادارة المؤسسات والمدارس والتركات والمسقفات الموقوفة لأغراض خيرية وتوزيعها على شؤون الطائفة، تتمتع باستقلال ذاتي في الإشراف على أمورهم الدينية والتعليمية، والدستور العراقي ضمن حقوقها فلهم عضو في مجلس الأعيان وأربعة أعضاء في مجلس النواب بمقتضى دستور 1924 وارتفع إلى 6 نواب في 1946 ليتم إلغاء تمثيلها في 1952.(معروف 2005، ص:11)

* يتضح ذلك من خلال وجود مؤسسة دينية قادرة على تحريك الجماهير، خاصة مع إنشاء الحوزات العلمية والدينية التي تتكفل بتربية العلماء والمفكرين في مختلف الفروع وتفتح باب الاجتهاد لتطوير الفكر الشيعي، ووجود المقامات والمدارس الشيعية في النجف وكربلاء، والاهتمام بالاحتفال بالأعياد الدينية والإعلام الشيعي لتكريس ديمومة النفوذ الشيعي، فضلا على توافر التمويل المالي الثابت لحركة القيادة الشيعية من خلال السياحة الدينية حيث زاد تدفق الموارد المالية على مدن العتبات المقدسة بفعل الهبات الخيرية ومبالغ الخدمات الدينية المقدمة، ودخل الزيارة وحركة الجنائز، وتمويل المرجعيات الناتجة عن مدفوعات سهم الإمام وسهم رد المظالم وحق الوصية ... وهي كلها تدفع للمجتهدين، (بطاطو 2011. ص61)

ثالثا: أديان أخرى: وتتمثل في ما يلي:

اليزيدية: طائفة دينية كانت تؤمن بالديانة المانوية التي كانت سائدة في عهد الفرس إلى جانب الزرادشتية، ومعظمهم من الأكراد ويستقرون في مناطق سنجار وتلعفر في شمال العراق، وهناك اختلاف في أصلهم العرقي؛ فهناك من يرى أنهم أكراد وهناك من يرى أنهم عرب، كما تأثرت اليزيدية بالصوفية، حيث يعتبر المتصوف عدي بن مسافر وهو مسلم شافعي الذي عاش في القرن الثاني عشر ميلادي أهم مرجعية لديهم.

الصابئة: يسمون كذلك بالماندين وتعود أصول ديانتهم إلى الأديان العراقية القديمة في عهد النبي يحيى(يوحنا) المعروف لديهم بهية يهانا، ويتكلمون اللغة الأرامية ويتمركزون في جنوبي العراق خاصة في مدينة العمارة، ويشكلون حوالي 2% من إجمالي السكانّ،(حنا 2013. ص.70) وينقسمون إلى الصابئة المندائيون والصابئة الحرانية.

هناك من يضخم في خصوصيات الطوائف العراقية، حيث أن الأكراد يشعرون بأنهم ليسوا عربا، وأنه يجب الاعتراف بخصوصياتهم الثقافية واللغوية، والشيعة لا يعتبرون أنفسهم عربا كذلك ويصرون على أن اللغة الإيرانية لغة رسمية ثالثة بعد العربية والكردية،(الاشعل 2010. ص.428) وعليه فالسنة وحدهم هم العرب، وبهذا الطرح يصبحون أقلية لا تأثير لها وهو الهدف من هذا الاتجاه المغالي في الخصوصية.

ثانيا: تطبيقات الديمقراطية التوافقية في العراق

أسست الولايات المتحدة للمجتمع التعددي العراقي ومن ثم ضرورة أن يحكم بالشراكة بين الشيعة والسنة والأكراد، وهذا بتطبيق الديمقراطية التوافقية التي تعتبر من أهم المداخل التي تزود الطائفة بترتيبات مؤسسية للدفاع عن مصالحها، حيث تضمن لها المشاركة السياسية الفعالة من خلال الائتلاف الواسع الذي يضم قطاعات المجتمع التعددي، والنسبية مع إعطاء حق الفيتو المتبادل للأقليات.

والدستور العراقي2005 لم ينص صراحة على الديمقراطية التوافقية، واكتفى على انه يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي، وهذه المكونات نص عليها في ديباجة الدستور بقوله مستلهمين مواجع شهداء العراق شيعة وسنة، عربا وكوردا وتركمانا.(خلف 2018. ص. 172)

وسيتم إسقاط مبادئ الديمقراطية التوافقية وتتبع تطبيقاتها في التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي من خلال المؤسسات والآليات المعتمدة كما يلي:

1-الفيتو المتبادل: ويتضح من خلال ما يلي:

أ- مجلس الرئاسة: ويتكون من الرئيس ونائبين له، يمثلون الطوائف الرئيسية الثلاث(السنة، الشيعة، الأكراد)، ويتخذ قراراته بالإجماع، يحظى كل عضو فيه بحق النقض لتعطيل التشريعات الماسة بالتوازن، غير أنه استثنى الطوائف الأخرى الصغيرة من حق النقض، هذا الأخير الذي جاءت به النظرية التوافقية في الأساس لحماية الأقليات من هيمنة الأغلبية، كما أن دوره تعطيلي فقط في نقض القوانين باعتبار أن البرلمان بإمكانه إقرار القانون بأغلبية الثلثين غير قابلة للنقض بدل الأغلبية البسيطة،(عبد الجبار 2005. ص.110) علاوة أنه عمليا انتهي العمل بمجلس الرئاسة بعد دورة برلمانية واحدة أي بعد 2005، ومن ثم يتم الرجوع إلى نظام رئيس

الجمهورية بدلا من مجلس الرئاسة، كما دفع الأكراد في اتجاه إنشاء مجلس الإتحاد ومجلس النواب.(عبد الجبار 2005. ص.84)

ب- التصويت على الدستور الدائم وتعديله: حيث يتم إقرار الدستور العراقي بالأغلبية، بشرط عدم رفضه من طرف ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر، وهذا ما يعرف بحق النقض الكردي باعتبار أنهم ينتشرون على ثلاث محافظات، فضلا على إمكانية إعماله من قبل الطوائف الأخرى إذا تشكلت أقاليم جديدة مستقبلا، أما فيما يخص تعديل الدستور فلا يجوز الإنقاص من صلاحيات الأقاليم إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، علاوة على أن التعديل يجب أن لا يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر وفقا للمادة 142 من الدستور، وبالتالي فهذا فيتو للإقليم على تعديل الدستور.

ج- اشتراط الدستور تحقق الأغلبية الموصوفة في بعض الموضوعات التي تعرض على مجلس النواب، والذي لا يتحقق إلا بمشاركة كافة المكونات، وهذا ما يعطي للأقليات حق النقض للقرارات فلا توافق إلا بعد الحصول على ضمانات لحماية حقوقها، كما أن عدم تصويتها عند عدم رغبتها يعد ممارسة لحق النقض.(الخزرجي 2013. ص. 87)

2- تقاسم السلطة: ويتضح من خلال:

أ- توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة على الطوائف الثلاث الكبرى، فرئاسة الجمهورية للكرد، ورئاسة الوزراء للشيعة ورئاسة البرلمان للسنة، رغم أن الدستور لم ينص على ذلك.

ب- تعيين نائبين لكل منصب من المناصب الثلاث، يمثلان الطائفتين المتبقيتين والمختلفة عن شاغل المنصب، إلا أن هذا الإجراء ينتهي بالنسبة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد دورة برلمانية واحدة بعد إقرار الدستور الدائم.

ج- الائتلاف الواسع: جرى العرف على تشكيل حكومة ائتلاف تضم بالإضافة إلى الطوائف الثلاثة الكبرى الطائفتين التركمانية والمسيحية، ومن ثم تم تهميش الشبك والصابئة المندائيين والأيزديين، حيث تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي: 2003_2004 الذي يتكون من 25 عضو يوزعون وفق الصيغة التالية: الشيعة نصف+واحد(13 عضوا أي 52%) والسنة والأكراد على 5 مقاعد لكل منهما(20% لكل منهما) والمسيحيين والتركمان على مقعد واحد لكل منهما(4 % لكل منهما).

كما تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة: 2004_2005 التي يترأسها أياد علاوي على أسس طائفية حيث حصل الشيعة على 7 وزارات والسنة على 6 وزارات والأكراد كذلك حصلوا على ستة حقائب وزارية، وكذلك الأمر بالنسبة للمسيحيين، بينما بقيت 12 وزارة غير معروفة الانتماء، وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الحكومة لم تمثل الأقليات الأخرى، كما أنها تشكلت بإشراف بول بريمر.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الحكم الانتقالي هو مجلس صوري باعتبار أن بول بريمر هو الحاكم الفعلي، كما أنه لم يقم بتمثيل الصابئة المندائيين والأيزديين والشبك، فضلا على غياب التطابق بين حجم الطوائف ونسبة تمثيلها في المجلس وفقا لإحصائيات 2003 بالرجوع إلى البطاقة التموينية، حيث أن السنة يشكلون 58% والشيعة 40% و2% بالنسبة للطوائف الأخرى، علاوة على أن أغلب أعضائه كانوا في المنفى، ومن ثم فليس لهم قاعدة شعبية بما فيهم ممثلي الطائفة السنية.(International crisis group 2006. p.10.)

إلا أن العراق عرف أزمة التوافق بعد انتخابات 2005 حيث استغرقت عملية تشكيل الحكومة خمسة أشهر، وهذا من اجل إدخال جبهة التوافق السنية في تشكيل الحكومة، على الرغم من أن الإئتلاف العراقي الموحد الشيعي والتحالف الكردستاني الحق في تشكيل الحكومة، فضلا عن توزيع المناصب السيادية بينها وهذا عرف توافقي.

فضلا على أزمة تشكيل الحكومة في 2010 التي تعثرت مشاوراتها بالرغم من مرور ستة أشهر من الانتخابات التشريعية والتي تعود إلى الضغوط السياسية والأمنية والاجتماعية التي يواجهها البلد بعد سبع سنوات من الاحتلال، علاوة على تأثير المخططات الخارجية على العملية السياسية في العراق.

وبعد شد وجذب تم تعيين المالكي بناءا على مبدأ المحاصصة بين المجموعات الطائفية في العراق، حيث نال الائتلاف الشيعي على 48% من الوزارات، ونال التحالف الكردي 16.2% من الوزارات في حين حصلت جبهة التوافق السنية على 8.1% من الوزارات كما حصلت القائمة العلمانية على 13.55%(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 2010. ص.34)...

د- المجلس السياسي للأمن الوطني 2006: يترأسه الرئيس الكردي ويتكون من 19 عضو، تسعة من الشيعة وأربعة من الأكراد وأربعة للسنة، وعضوين لكتلة أياد علاوي، ويتخذ قراراته بأغلبية الثلثين، غير أن المجلس ذو طبيعة مؤقتة فقط يستمر لدورة برلمانية واحدة.

ولعل تقاسم السلطة جاء بهدف إشراك الطائفة السنية في العملية السياسية وعدم تهميشها لنبذ المقاومة، علاوة على الضغوطات الأجنبية لتحقيق هذه التوافقات.

3- النسبية: ويتضح من خلال النظام الانتخابي ومدى تمثيله لمختلف الطوائف استنادا لأحجامها العددية، ومن خلال توزيع المناصب داخل المؤسسات السياسية.

أ- النظام الانتخابي: تم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة مع اعتبار البلاد كلها منطقة انتخابية واحدة، في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 2005، أما في 2009 فتم تعديل قانون الانتخابات ليأخذ بنظام التمثيل النسبي على أساس القائمة المفتوحة ودوائر انتخابية متعددة، ونظام التمثيل النسبي يتناسب والتعدد الطائفي في العراق حيث يضمن تمثيل الأقليات في المجالس النيابية، حيث أنها منتشرة في دوائر متعددة وليس في دائرة واحدة، كما أن التمثيل النسبي يجعل إمكانية احتكار طائفة معينة للحكومة أمرا شبه مستحيل.

كما منح للطوائف التالية حصصا توزع مقاعدها على النحو التالي خمسة مقاعد للمسيحيين يتم التنافس عليها داخل منطقة واحدة مخصصة للمسيحيين، توزع على محافظات بغداد ونينوي وكركوك ودهوك وأربيل، مقعد واحد لليزيديين في نينوي، ومقعد واحد للصابئة في بغداد، ومقعد واحد للشبك في نينوي، ويتألف البرلمان من 325 مقعد منها 310 للمحافظات وثمانية للأقليات وسبعة مقاعد تعويضية وتوزع المقاعد على المحافظات وفقا لعدد السكان استنادا إلى إحصاء وزارة التجارة 2005 وفقا للبطاقة التموينية مع إضافة معدل نمو سكاني بـ 2.8%، ويلاحظ أن زيادة عدد المقاعد البرلمانية لبعض المحافظات قد تم بالتوافق بين الكتل السياسية وليس بالنظر إلى تعداد السكان الذي لم يتم إجراؤه منذ سنوات مما يجعله قرارا سياسيا وتوافقيا بين حجم ونفوذ الكتل السياسية. (الزيات 2010. ص.97)

ب- توزيع المناصب في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية: حيث تنص المادة التاسعة من الدستور الدائم على أن القوات المسلحة تتكون من مكونات الشعب العراقي، مع مراعاة توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء، كما منع الدستور تشكيل ميليشيات خارج الجيش العراقي، وهذا ما يعد تجسيدا لمبدأ التناسبية في التمثيل، إلا أن ما يلاحظ على أرض الواقع فهو التمثيل القليل للسنة في الجيش، كما أن قوات البشمركة متمركزة في الموصل، علاوة على نشر وحدات كردية وشيعية في المناطق ذات الأغلبية السنية بهدف إثارة التوترات الطائفية.(International crisis group 2006.P :20)

ثالثا: مآخذ تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حول التجربة الديمقراطية التوافقية في العراق من خلال ما يلي:

أن الحكم بالائتلاف الواسع لا يتناسب مع الأغلبية البسيطة، كون أن المادة 49 من الدستور تنص على أن القرارات في مجلس النواب تتخذ بالأغلبية البسيطة بعد تحقق النصاب، وتدل الممارسة العملية على أن سنوات 2007، 2009، 2012، شهدت انسحاب جهة التوافق، والقائمة العراقية من الحكومة دون أن تؤدي إلى سقوطها وهذا ما يدل على عدم تحقق الحكم من خلال الائتلاف الواسع، كما أن الدستور أغفل تماما الحديث عن الفيتو المتبادل ماعدا الجملة المتعلقة برفض ثلثي ثلاث محافظات أو أكثر في حالة تعديل الدستور.

كما يلاحظ عدم استفادة الطوائف الصغيرة من الترتيبات التوافقية، بما يضمن لها المشاركة في مؤسسات الحكم المختلفة، على الرغم من أن الدستور يضمن حقوقها الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية، وربما يعود ذلك إلى انحسار تأثيرها في العملية السياسية بسبب صغر حجمها.

كما أغفل الدستور الإشارة إلى التمثيل النسبي في التعيينات الإدارية، أو في القوات المسلحة خاصة في ظل غياب إحصاءات دقيقة للوزن الديموغرافي للمكونات الأساسية، أما خاصية الإدارة الذاتية فهي متحققة في إقليم كردستان وغائبة في المحافظات الأخرى، خاصة وأن رئيس مجلس الوزراء رفض طلبات تشكيل الأقاليم التي قدمتها محافظات صلاح الدين وديالى في مخالفة صريحة للدستور، وهو ما يجعل بعد الإدارة الذاتية بعيدا، كما حصر الدستور السلطات التنفيذية في يد مجلس الوزراء وليس في شخص رئيس الوزراء، لكن عمليا فرئيس الوزراء يحتكر السلطة التنفيذية بالكامل، والمحكمة الاتحادية شرعنت تجميع السلطات في السلطة التنفيذية، من خلال قرارها مثلا سحب سلطة التشريع من مجلس النواب ومنحها للسلطة التنفيذية.(الكبيسي 2013. ص.19)

وهناك جدال حول الحفاظ على نظام الديمقراطية التوافقية وقاعدة المحاصصة التي جرى تثبيتها، أو تجاوزها والأخذ بقاعدة الديمقراطية المباشرة والتصويت بالأغلبية، فالأكراد هم المستفيد الأول من الاحتلال الأمريكي واعتماد الديمقراطية التوافقية لأنها تثبت مكاسبهم وفرضتهم طرفا قادرا على امتلاك حق الاعتراض، وهم حريصين على حل قضية كركوك من خلال فرض الديمقراطية التوافقية لفرض تكريد هذه المحافظة وضمها مستقبلا إلى الإقليم الكردستاني، أما الطوائف الأخرى فترى أن المحاصصة تثير النعرات الطائفية من طرف السنة الذين خسروا مكانتهم السياسية من جهة، ومن طرف التركمان والأشوريون الذين خصصت لهم مقاعد لا تتناسب مع نسبتهم العددية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحول التعددية في المجتمع العراقي الى انقسامية بسبب حرمان بعض الطوائف في المجتمع من حقوقها، سواء في مسألة المشاركة في السلطة أو في مسألة التوزيع العادل للثروة، وسيطرة النزعة الانفصالية على بعض الطوائف ورغبتها في تشكيل دولة، علاوة على تدخل العامل الخارجي سواء ما تعلق بالامتدادات الطائفية خارج الحدود السياسية، أو ما تعلق بالاحتلال الأمريكي الذي عمل على تفكيك العراق حيث تحولت معه التعددية إلى تعددية انقسامية.

الخاتمة

يتكون العراق من جماعات سلالية ودينية ولغوية مختلفة، يختلط فيه التكوين الديني مع التكوين القومي، فالعراق منقسم عرقيا إلى أكراد وعرب وتركمان وأشوريين وينقسم على أساس الدين إلى مسلمين (سنة وشيعة) ومسيحيين ويزيديين وصابئين، ويميل هذا التكوين السكاني الى التلازم بين التقسيم الطائفي والتقسيم الجغرافي، كما أن هناك انقسامات متقاطعة حيث ينقسم العرب إلى شيعة وسنة ومسيحيين، كما أن الأكراد ينقسمون إلى سنة ويزيديين وزرادشت، والشيعة ينقسمون إلى أكراد وعرب وتركمان، والسنة كذلك.

وتعمل الترتيبات التوافقية التي اعتمدتها الحكومات العراقية بعد 2003 على إشراك طوائف المجتمع التعددي العراقي في مؤسسات الحكم لتحقيق الاستقرار، واحتواء القضايا المثيرة للنزاعات الطائفية وحل مشكلة الاعتراف بالأخر واثبات الهوية، التي يسعى فيها كل طرف إلى بسط النفوذ والسيطرة بواسطة الإقصاء والتهميش، رغم عدم استفادة بعض الطوائف الصغيرة منها نظرا لمحدودية تأثيرها في العملية السياسية.

ومع ذلك يلاحظ بان الديمقراطية التوافقية لم تحقق الحكم من خلال الائتلاف الواسع، كما أن الدستور أغفل تماما الحديث عن الفيتو المتبادل ماعدا الجملة المتعلقة برفض ثلثي ثلاث محافظات أو أكثر في حالة تعديل الدستور، علاوة على ذلك هناك عدم استفادة الطوائف الصغيرة من الترتيبات التوافقية والتي جاءت هذه الأخيرة في الأصل من اجل حمايتها.

ولهذا فالسلوك السياسي العراقي منفرد حيث اخذ بالديمقراطية التوافقية أحيانا وبديمقراطية الأكثرية أحيانا أخرى وهي حالة خاصة تخدم الأطروحات التقسيمية.

قائمة المراجع:

1. الأشعل عبد الله ، (2010) القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل، ط 1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
2. بطاطو حنا ، (2011) العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، ج1، تر: عفيف الرزاز، القاهرة: دار الحياة.
3. أندرسن ليام وغاريث ستانسفيلد، (2005) عراق المستقبل، تر: رمزي بدر، مراجعة وتقديم، ماجد شبر، بيروت: دار الوراق.
4. اللامي علاء، (2010) الظاهرة الطائفية في العراق من المتوكل إلى بوش الأمريكي: الجذور-الواقع- الآفاق، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.
5. العلوجي عبد الكريم ، (2010) أزمة القيادة الشيعية السنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
6. السناوي محمود، (2011) العراق التائه بين الطائفية والقومية، الجيزة: دار هلا للنشر والتوزيع.

7. الكبيسي يحي، (2013)العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. الرواشدي عبد الرحمن وآخرون، (2012) العرب السنة في العراق: تاريخهم-واقعهم-مستقبلهم، الرياض: مكتب مجلة البيان، ط1.
9. المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، (2004) شيعة العراق: آليات التأثير والتأثر، في: سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، جامعة الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 30.
10. حنا ليكار بقطر وآخرون، (2013)واقع شباب الأقليات في العراق، ابريل: منظمة السلام والحرية في كردستان.
11. عبد الجبار فالح، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، في: مأزق الدستور نقد وتحليل، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية.
12. غالبريث بترو، (2007) نهاية العراق، تر: أياد أحمد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
13. مطر سليم، جدل الهويات: صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
14. مخول موسى، (2013) الأكراد: من العشيرة إلى الدولة، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
15. شابري آني ولورانت شابري، (2008) سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، تر: ذوقان قرقوط، القاهرة: مكتبة مدبولي.
16. نقاش إسحاق، (2003) شيعة العراق، تر: عبد الإله النعيمي، ط2، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
17. فهمي أحمد، (2008) صراع المصالح في بلاد الرافدين، سلسلة كتب البيان، عدد 85، القاهرة: دار الكتب المصرية.
18. International crisis group, the next Iraq war: sectarianism and civil conflict, Middle East Report, no.52, - 27 feb 2006.

المجلات:

19. الخزرجي محمد جاسم، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العراق، عدد3، 2013.
20. خلف علي عباس، الديمقراطية التوافقية: دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق 2005، مجلة كلية المأمون، العراق، عدد 31، 2018.
21. عبد المؤمن محمد السعيد ، الشيعة وتجاوز تفتيت العراق، شؤون الأوسطّ، عدد 14، ابريل 2005.
22. شكري معتز، مستقبل العلاقات الطائفية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، ابريل 2005.
23. معروف خلدون ناجي، الأوضاع العامة ليهود العراق قبل الهجرة القانونية، مجلة العلوم السياسية، بغداد،.
24. شفيق سقير، التعدد العرقي والديني في بناء عراق المستقبل، على الموقع:
http:// https://bit.ly/2VwVtsl